

دور التنظيم الفني للضرائب في نجاح السياسة الضريبية

م.م. كفاء عبد الكريم شاكر¹

المستخلص

يهدف هذا البحث الى بيان تأثير التنظيم الفني للضرائب في السياسة الضريبية المتمثلة باختيار انواع الضرائب المفروضة وكذلك مقدار العبء الضريبي الذي يتقرر فرضه على الوعاء الضريبي من خلال وضعه بصيغة احكام قانونية واجبة التنفيذ. من اجل تحقيق زيادة في الحصيلة الضريبية للدولة. كما يهدف البحث الى الوقوف على دور التنظيم الفني للضرائب في تشريع احكام القانون الضريبي وتعزيز دوره في نجاح السياسة الضريبية ومدى انعكاس ذلك على زيادة الحصيلة الضريبية. وعليه فان استهداف تحقيق نتائج فاعلة في تطبيق الاحكام القانونية المتضمنة والمعبرة عن اهداف السياسة الضريبية يتطلب البحث في كل العناصر التي تساعد في تنفيذ هذه المهمة ودور كل منها والعوامل والظروف المؤثرة على مستوى مساهمة أي منها. لقد تم جمع بيانات البحث من سجلات الهيئة العامة للضرائب / قسم التخطيط والمتابعة، ويمكن استخلاص اهم النتائج التي توصل اليها البحث هو ضعف دور التنظيم الفني للضرائب مما انعكس ذلك على الحصيلة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: الاحكام الفنية، العبء الضريبي، المعدل الضريبي، الجهاز الضريبي، الهيكل الضريبي

انتساب الباحث
¹ كلية الهندسة، جامعة العراقية، العراق،
بغداد، 10011

¹ Kifaa.kareem@gmail.com

¹ المؤلف المراسل

معلومات البحث
تاريخ النشر : حزيران 2025

Affiliation of Author

¹ College of engineering, Al-Iraqia University, Iraq, Baghdad, 10011

¹ Kifaa.kareem@gmail.com

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Jun. 2025

Taxes Technical Organization Role in the Success of Tax Policy

Asst. Prof. Kifaa Abdul-kareem Shakir¹

Abstract

This research targets emphasizing the effect of the technical organization of taxes in tax policy represented by choosing the types of enforced taxes as well as the amount of tax burden which is decided to be enforced on the tax base through putting it in a form of legal regulations that must be executed. For the purpose of achieving an increment in the tax resultant to the state. The research also aims to emphasize the role of the technical organization of taxes in legislating the regulations of the tax law and reinforcing its role in helping the tax policy to succeed and how that reflects on the increment of the tax resultant. Thus, targeting active results in applying the legal regulations that include and express the goals of the tax policy requires researching all the elements that help to execute this mission and the role of each of them and the factors and conditions effecting the level of their contribution. The data of this research were collected from the records of the general committee of taxes / the division of planning and pursuance, and it is possible to extract the most important results the research has reached which are the weakness of the role of the technical organization of taxes and its effect on the tax policy which reflects on the tax revenue.

Keywords: Technical regulations, Tax burden, Tax average, Tax system, Tax structure

المقدمة

المراجع الضريبية تنطرق اليه (نظام التحاسب الضريبي) تحت مفهوم - العنصر التنظيمي - للدلالة على التنظيمات الادارية التي ستتولى مهمات ربط وتحصيل الضريبة. ومما سبق تبرز اهمية التنظيم الفني للضرائب ودوره في التأثير على الضرائب بانواعها. فهو المرحلة التي تسبق تشريع القوانين، مما يجعله ذا اهمية بالغة في بناء الاساس للنظم الضريبية في دول العالم كافة. ولغرض

ان هذا الموضوع يقصد به التنظيم الفني للضرائب وهو جميع الاحكام والاجراءات التي تنطرق الى تحديد الاشخاص (الطبيعيين والمعنويين) الذين يخضعون لدفع الضريبة، وكذلك فئات اسعار الضريبة مع بيان طريقة تقدير الضريبة وربطها وتحصيلها. ومن الجدير بالذكر ان نظام التحاسب الضريبي هو المعني بتنفيذ الاحكام التشريعية المتضمنة للسياسة الضريبية للدولة، مما جعل من بعض

خامساً - منهج البحث: يُعدّ هذا البحث ذو طبيعة تحليلية يجمع بين الأسلوبين الاستقرائي والاستنباطي.

سادساً - مصادر جمع المعلومات: يتألف البحث من جزئين: نظري وعملي. يُناقش الجزء النظري بإيجاز التنظيم الفني للضرائب والسياسة الضريبية بالاعتماد على الكتب والرسائل والاطاريح الجامعية العربية والاجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، اما الجانب العملي فيُمثل دراسة ميدانية اعتمدت على بيانات تم جمعها من سجلات الهيئة العامة للضرائب / قسم التخطيط والمتابعة.

سابعاً - حدود البحث: البعد المكاني للدراسة: لقد تم اختيار النظام الضريبي في العراق كبعد مكاني للبحث.

أما البعد الزمني للدراسة: فقد شمل المدة الزمنية (1995-2010) بسبب التعديلات في النسب الضريبية منذ عام 1995، وفقاً للبيانات الإحصائية المتاحة، ونظراً للتغيرات التي طرأت على النظام الضريبي العراقي قبل وبعد أحداث 2003/4/9.

المبحث الثاني - الجانب النظري

يُناقش هذا الجزء الجانب النظري للبحث. ويتكون من فرعين يتناول الاول مفهوم التنظيم الفني للضرائب واهدافه وخصائصه وأهميته فضلاً عن جوانب تلكه. اما الفرع الثاني منه فيتناول مفهوم السياسة الضريبية واهدافها فضلاً عن محددات ومؤشرات قياسها من اجل زيادة الحصيلة الضريبية.

اولاً - تعريف التنظيم الفني للضرائب ومفهومه: لقد عُرّف التنظيم الفني للضرائب بأنه " تعيين وتحديد جميع الاجراءات التي تتعلق بفرض الضريبة وجبايتها وفقاً للضوابط الاقتصادية الواجب احترامها، وكذلك المشاكل الفنية التي يمكن ان تظهر فيه من بداية تفكير الدولة في فرض الضريبة ولغاية تسديدها من قبل المكلف بدفعها الى الخزينة العامة "[1]. أن النظام الضريبي لأي دولة كانت يتمثل بأنواع الضرائب النافذة في تلك الدولة على وفق أهداف السياسة الضريبية لها. ان الأنظمة الضريبية مهما تعددت وتتنوع المعطيات والعناصر المكونة لها فإنها تتسم بغلبة الضرائب غير المباشرة وخاصة في الدول المتقدمة التي تطبق بشكل ضريبة عامة على الدخل فضلاً عن ضرائب نوعية محدودة على الإنفاق. أما النظام الضريبي في الدول النامية فإنه يتكون من مجموعة من الضرائب النوعية على الاستهلاك أصلها الضرائب والرسوم الكمركية. ويتأثر التنظيم الفني للضرائب بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والأهداف التي ترسمها السلطة السياسية الحاكمة وتروم تحقيقها من خلاله.[2]

تحقيق اهداف البحث فقد تم تقسيمه على خمسة اجزاء. فقد تناول الجزء الاول منه وصفاً لمشكلة البحث وأهميته واهدافه وفرضيته ومنهجيته وحدوده الزمانية والمكانية، وتطرق الجزء الثاني الى مفهوم التنظيم الفني للضرائب وأهميته واهدافه وخصائصه وابعاده فضلاً عن جوانب تلكه، اما الجزء الثالث فقد تطرق الى مفهوم السياسة الضريبية واهدافها وادواتها فضلاً عن محددات ومؤشرات قياسها، اما الجزء الرابع الذي يمثل الجانب العملي فقد ناقش بعمق اثر تغيرات التنظيم الفني للضرائب على الحصيلة الضريبية على وفق السياسة الضريبية، واخيراً تضمن الجزء الخامس عرضاً للاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.

المبحث الاول - منهجية البحث

اولاً- مشكلة البحث: ان مشكلة البحث تنبع من كون التنظيم الفني للضرائب لم يُبنى بشكل صحيح ومتكامل في العراق بسبب كثرة تعديل القوانين الضريبية فضلاً عن عدم وضوح بعض الصياغات القانونية لهذه القوانين، لذلك فان دور التنظيم الفني للضرائب في تحقيق اهداف السياسة الضريبية ظل قاصراً وغير كافٍ. لذا فان المشكلة هي في مدى امكانية تفعيل دور التنظيم الفني للضرائب في العراق وجعله أكثر فاعلية في تطبيق السياسة الضريبية وتحقيق الاهداف الضريبية المتوخاة منه مما ينعكس ذلك في زيادة الحصيلة الضريبية.

ثانياً - اهمية البحث: تكمن اهمية البحث فيما يأتي:

- 1- اظهار دور التنظيم الفني للضرائب في تحقيق اهداف السياسة الضريبية.
- 2- بيان دور التنظيم الفني للضرائب في تحديد الوعاء والسعر الضريبي والية الربط والتحصيل.
- 3- دراسة مرحلة التطور الضريبي وتحديد كل تفاصيلها.

ثالثاً - اهداف البحث: يهدف البحث الى ما يأتي:

- 1- التعرف على مفهوم التنظيم الفني للضرائب واهدافه وخصائصه وكذلك التعرف على السياسة الضريبية واهدافها.
- 2- التعرف على دور التنظيم الفني للضرائب في زيادة الحصيلة الضريبية.
- 3- ربط اهداف التنظيم الفني للضرائب باهداف السياسة الضريبية.

رابعاً - فرضية البحث: هناك علاقة وثيقة بين دور التنظيم الفني للضرائب وبين تحقيق اهداف السياسة الضريبية.

الاستهلاك (السلع والخدمات) لان الهدف الرئيس من فرض الضرائب على التجارة الخارجية هو ايجاد إيرادات للدولة وحماية المنتج المحلي. [6]

4 - رفع كفاءة الجهاز الضريبي: أثبتت التجارب الدولية في هذا الجهاز على ضرورة التنسيق بين مستوى ومدى التنظيم الفني للضرائب من جهة ومدى قدرة وفاعلية الجهاز الضريبي على الانسجام والتحسين السريع في الاداء من جهة اخرى. بل ان البعض ذهب إلى عنصر قدرة الجهاز الضريبي على التصحيح والانسجام السريع وذلك هو العنصر الرئيسي في نجاح عملية التنظيم أو فشله لاسيما عند مراحل التنفيذ الأولية. [7]

ثالثاً - اهمية التنظيم الفني للضرائب: إن لموضوع التنظيم الفني للضرائب اهمية بالغة عند جميع الدول وخاصة النامية منها ليس لتلبية حاجاتها الضرورية من الايرادات فقط وانما في اهمية توجيه الاستثمارات الخاصة لخدمة اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولن يكون التنظيم الفني للضرائب ذا جدوى ما لم يكن متناسقاً ومتربطاً مع عناصر السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص. ومن هنا تتضح اهمية تنظيم السياسة الانفاقية في تحسين اداء كفاءة الانفاق العام وفاعلية ادائه لان الانفاق العام غير الرشيد هو أحد مسببات التهرب الضريبي وأحد محددات الضريبة. يُعبر عن التنظيم الفني للضرائب بأنه عملية تستهدف تحقيق العدالة والكفاءة والاقتصاد ويشمل تنظيم التشريعات الضريبية والجهاز الضريبي والمجتمع الضريبي وكذلك يهدف الى التنسيق بين الاهداف الاقتصادية والعدالة والفاعلية الادارية والكفاءة. [8]

رابعاً - التنظيم الفني للضرائب في العراق: [9] إن اتفاق الآراء في اهمية تطبيق التنظيم الفني للضرائب في العراق من خلال تأكيد اهمية اجراءات تعديل الهيكلية المتعلقة بتفعيل آلية الأسعار، وبناء مؤسسات اقتصاد السوق، وتشجيع القطاع الخاص، وتوفير شروط حرية المنافسة. لاسيما عند ضعف سياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وما يرافقها من فشل في التخطيط المركزي في استغلال وتطوير تنمية الموارد بشكل سريع وكفوء، هذا على صعيد الاقتصاد ككل، اما على صعيد النظام الضريبي في العراق فيمكن تناول عملية التنظيم كما يأتي:

أ- اجراءات التنظيم الفني للضرائب: يتضمن التنظيم الفني للضرائب عدة اجراءات، والتي تم تنفيذها والعمل بها بعد عام 2003 وكما يأتي: [10]

أما التنظيم الفني للضرائب في العراق فهو نتيجة العديد من التشريعات التي وضعت موضع التنفيذ خلال ظروف متباينة حسب تطور النظام السياسي الاقتصادي ودرجة تطوره. اذ يتكون النظام الضريبي العراقي من نظام الضرائب النوعية المباشرة وغير المباشرة. ويطبق النظام الضريبي العراقي حالياً نظام الضرائب النوعية وقد تمخض هيكله العام الحالي عن عدة تشريعات وضعت خلال ظروف مختلفة احدثت في بُنيته تبايناً واضحاً سواء في الجانب الفقهي أو من جهة اجراءات التطبيق واساليبها وآلية تحصيل الضريبة. [3]

ثانياً - خصائص التنظيم الفني للضرائب: يمكن تناولها من خلال الآتي:

1 - توسيع الوعاء الضريبي: ونقصد به وصول الضريبة إلى اكبر عدد من دافعي الضريبة من خلال التوصل الى انواع جديدة من الدخول أو السلع التي يمكن فرض الضريبة عليها، مثل ضريبة البيئة والتي يكون الهدف الاساسي من فرضها هو حماية البيئة. أو توسيع الوعاء الحالي من خلال التعرف على شرائح لم تكن مشمولة بالضريبة في السابق وفي ضوء الادوات المتاحة حالياً، مثل فرض الضرائب على أنشطة القطاع غير المنظم من خلال مؤشرات معينة تعكس نوع ودرجة مستوى النشاط فيه. [4]

2 - ترشيد معدلات الضريبة: تأتي هذه المرحلة من التنظيم الفني للضرائب بعد المرحلة الأولى والتي تختص بتوسيع الوعاء وبضمن ما يسمح به الجهاز الإداري للضرائب، ولا يخفى علينا ان زيادة معدلات الضريبة تعني زيادة التعقيد الضريبي وهذا بدوره يُزيد من مشكلات التهرب والتجنب الضريبي، وعليه فان عملية ترشيد معدلات الضريبة هي في الدرجة الأولى تقليص الفوارق بين تلك المعدلات في الهيكل الضريبي، اما عن اهم مقتضيات القيام بعملية الترشيح هي توافر المعلومات الدقيقة عن الاوعية الفرعية (الجزئية) لجميع انواعها. [5]

3 - التنسيق بين جميع الأدوات المالية: هناك ضرورة شديدة للنظر إلى النظام الضريبي بأكمله عند القيام بعملية التنظيم الفني للضرائب، ذلك ان عملية تنظيم نوع واحد من الضرائب ربما يكون على حساب نوع آخر. ولذلك يجب معرفة تداعيات وأثار ذلك التنظيم على جميع اجزائه فقد تحدثت سلبيات عند عدم وجود تنسيق وتتابعية في التنظيم فينعكس ذلك على مستوى الكفاءة والإيرادات. ومثال ذلك التنظيم الفني للواردات فقط مما قد ينجم عنه آثار سلبية على ضريبة الإستهلاك من السلع والخدمات. مما يستوجب على مصممي السياسات الضريبية التنظيم بين الضرائب على التجارة الخارجية (واردات وصادرات) وكذلك الضرائب المحلية على

كبير على النفط لتمويل الموازنة العامة لاسيما عند توقف اغلب الأنشطة الاقتصادية بعد عام 2003. وعلى الرغم من ذلك فان اجراءات التنظيم كان لها انعكاساً ولو بسيطاً عام 2005 وما بعدها، تجلت في زيادة الإيرادات غير النفطية (إيرادات الضرائب).

سادساً - أهداف التنظيم الفني للضرائب: ترتبط اهداف التنظيم الفني للضرائب بالدوافع التي تقود اليه بصورة عامة هي كالآتي: [13]

- أ- زيادة الاستثمارات بشكل عام.
- ب- زيادة التقدم والتطور الاقتصادي.
- ت- زيادة إيرادات الضرائب ليس لنتيجة زيادة معدلاتها بل بسبب توسع النشاط الاقتصادي.
- ث- فرض الضريبة على المتمكنين من دفعها، مراعاةً لتحقيق العدالة.

- ج- رفع كفاءة وشفافية الادارة الضريبية.
- ح- تطوير الثقافة الاقتصادية والضريبية لدى المجتمع المدني.
- خ- خلق الحماية للمنتج المحلي عند فرض ضرائب مرتفعة على السلع والبضائع الاجنبية المماثلة من الخارج.
- د- تنظيم الانتاج القومي من خلال استخدام الضرائب في السيطرة على الطلب للسلع والخدمات لمقابلة العرض في حالات الكساد او الرخاء الاقتصادي.

سابعاً - السياسة الضريبية: على الرغم من كثرة ما كتب في موضوع الضرائب إلا انه لا يوجد تعريف محدد للسياسة الضريبية لذلك ولغرض الوصول إلى تعريف محدد للسياسة الضريبية لابد من استعراض التعريفات التي وردت بهذا الصدد. عرفها أحد الباحثين بأنها مجموعة من الاتجاهات العامة التي تعلن عنها الدولة مسبقاً بصيغة أحكام قانونية يتضمنها التشريع الضريبي للتعبير عن نيتها في تحقيق مجموعة أو هيكل من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية لمجتمعها. [14] يبين هذا التعريف دور التشريع في السياسة الضريبية، وأضاف بعداً قانونياً لها فضلاً عن الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية التي تسعى الدولة لتحقيقها في ضوء السياسة الضريبية. وعرفت بأنها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة كافة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، [15] ركز السيد حجازي في

- 1- رفد ميزانية الدولة بمزيد من الإيرادات من خلال توسيع القاعدة الضريبية لتعم غالبية الفئات. مثل فرض ضريبة الدخل على رواتب موظفي القطاع الحكومي والمختلط، وهو قطاع كان سابقاً معفياً من الضريبة.
- 2- تشجيع المنافسة بين المنتج المحلي والأجنبي من خلال تخفيض نسبة الضرائب الكمركية الى 5% فقط . وهذا من شأنه ان يحقق كفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية.
- 3- تقليل الحد الاعلى لضريبة الدخل (للمكلفين الطبيعيين) من نسبة (40%) للمقيم و(45%) لغير المقيم لتصبح (15%) للمقيم وغير المقيم لضريبة دخل الافراد.
- 4- تشجيع وزيادة الاستثمار وتنشيط عمل الشركات في العراق، من خلال تقليل نسبة الضريبة على الشركات المساهمة والمحدودة (الخاصة والمختلطة) وتوحيدها بنسبة واحدة هي (15%).

ب- موقع التنظيم الفني للضرائب: ان التنظيم الفني للضرائب يجب ان يقع بين تقليل معدلات الضرائب والرسوم الكمركية وبين تسهيل وتبسيط اجراءاتها والصلابة في جبايتها بهدف زيادة حصيلة إيرادات الخزينة العامة هذا من جهة، ومن جهة اخرى ارضاء جميع الاطراف من خلال تطبيق العدالة بين الجميع. لا يمكننا ان ننكر ان جزءاً من التهرب والتهريب يتم بمساعدة وتواطؤ بعض الموظفين في الدوائر المالية والكمركية غير ان الجزء الاكبر منه يتم بحكم آليات وطرق العمل في المجتمع والدولة وبحكم مستوى التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، وبعضه بحكم طبيعة هذه الاجهزة وليس بحكم سلوك منحرف. [11]

خامساً - جوانب تلكو التنظيم الفني للضرائب في العراق: ان تلكو التنظيم الفني للضرائب له اثار وانعكاسات على الإيرادات الضريبية، وذلك بسبب تاثره بجانبين مهمين في الاقتصاد والمجتمع العراقي هما: [12]

الجانب الاول: يتمثل بالافتقار الى الاستقرار الامني والذي يساهم في تعطيل عملية تحقيق الاهداف التي اعتمدتها الموازنة العامة والحث على الاستثمار المولد للإيرادات الضريبية وتخصيص جزء كبير من إيرادات الموازنة الى بند الامن والدفاع على حساب المشاريع التنموية.

الجانب الثاني: تشكل الإيرادات الضريبية نسبة قليلة في هيكل الإيرادات العامة، لذلك نجد في المرحلة الاولى للتنظيم عملت السلطة الاقتصادية على تنشيط دور الرسوم والضرائب لتخفيض الاعتماد على النفط. لأن المعروف عن العراق بأنه يعتمد بشكل

- أ- التهرب الضريبي المشروع وهو التخلص من الضريبة باستغلال بعض الثغرات الموجودة في القانون.
- ب- التهرب الضريبي غير المشروع وهو التخلص من الضريبة بالمخالفة الصريحة للقوانين الضريبية.

2- عيوب في التشريع الضريبي: والتي قد نجدها في تعدد الضرائب وتعقيد في التشريعات الضريبية ونقص في التشريع وعدم صياغته بشكل محكم من قبل المختصين.

3- عيوب في الإدارة الضريبية: يتعلق هذا السبب بالعاملين في الدوائر الضريبية فقد نجدهم غير مؤهلين وغير كفولين وقد نجدهم يعتقدون الإجراءات المتبعة في التحصيل الضريبي وقد لا يعدلون في تطبيق القوانين الضريبية وكل هذه الأمور قد تكون مقصودة من قبلهم أو غير مقصودة.

ب - مؤشرات قياس السياسة الضريبية: تقوم الدولة بقياس أدائها الضريبي من خلال مؤشرات ومقاييس اقتصادية يضعها المشرع المالي نصب عينيه، والتي من شأنها أن تؤتي ثمار السياسة الضريبية بنجاح أو تقويمها وتحديد مناطق الخلل وإصلاحه، ومن أهمها :-

1- الطاقة الضريبية: [19] ينصرف مفهوم الطاقة الضريبية إلى قدرة الدخل القومي على تحمل الضرائب. ويطلق عليها بالمقدرة التكليفية القومية والتي تعني أقصى حصيله ضريبية ممكنة يمكن استقطاعها من الدخل القومي. كما ويطلق عليها العبء الضريبي الأمثل والذي يعرف بأنه أقصى قدر من الأموال يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبه وذلك في ظل النظام السياسي والاجتماعي السائد ومن دون أحداث أية ضغوطات اقتصادية واجتماعية وسياسية لا يمكن تحملها.

2- العبء الضريبي: تعددت تعاريف العبء الضريبي واختلفت كثيراً من حين لآخر ولكن جميعها تحمل مفهوم الاقتطاع الضريبي الكمي أو التقليل المباشر لدخل جهة ما منسوباً إلى دخل تلك الجهة. [20]

3- الجهد الضريبي : ويسمى بالرقم القياسي للعبء الضريبي، ويستخرج بقسمة العبء الضريبي على الطاقة الضريبية. فإذا كانت النتيجة قد تجاوزت الواحد الصحيح دل ذلك على أن الضرائب المستحصلة تفوق الطاقة الضريبية للبلد، أي وجود إرهاق ضريبي تتفاوت حدته حسب الابتعاد أو الاقتراب عن الواحد الصحيح. أما إذا كانت النتيجة أقل من الواحد الصحيح فأن الطاقة الضريبية تفوق المستحصل منها ولا مانع من زيادة الأسعار الضريبية أو استحداث أنواع جديدة. [21]

تعريفه على دور وأثار أدوات السياسة الضريبية على أهداف الدولة.

ويمكننا ان نستخلص تعريف يُركز على ضرورة التخطيط المسبق للأهداف وللأدوات المستخدمة في تحقيق هذه الأهداف وعلى ضرورة التنسيق بين السياسة الضريبية والسياسات الأخرى، نعرّف السياسة الضريبية بأنها أداة من أدوات السياسة المالية تستخدم مجموعة من الأساليب والوسائل في الشؤون الضريبية على وفق خطة معدة بقصد تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية وباتجاه يتفق مع السياسة القائمة. ويتوقف مدى نجاحها على طبيعة الأهداف المتوخاة منها وعلى التناسق القائم بينها وبين أدوات السياسة المالية الأخرى وأهدافها وعلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه والبنيان الاقتصادي الذي تحاول التأثير فيه ومدى انسجام أهدافها مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة. [16]

ثامناً - دور التنظيم الفني للضرائب في تحقيق اهداف السياسة الضريبية واثار ذلك على الحصيله الضريبية:

للتنظيم الفني للضرائب في الاقتصاديات المعاصرة آثار بعيدة المدى من الناحية الاقتصادية، فهو يؤثر على كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع من خلال تأثيره على دخول الأفراد وإعادة توزيعها بين الاستهلاك والادخار. فالضريبة تؤثر على الادخار إذ يضحي المواطن مباشرة بالادخار عندما تفرض عليه ضريبة جديدة أو يرتفع سعر ضريبة مفروضة، كما يمكن أن تخفض ضرائب الاستهلاك إذا فرضت على السلع أو إذا كانت مرتفعة على الدخول إذ لا يستطيع صاحب الدخل إكمال سلة الغذاء التي كان يشتريها قبل فرض الضريبة، ويؤثر التنظيم الفني للضرائب في الضريبة على الاستثمار الذي يعد أحد أهم محددات السياسة الضريبية، فإذا فرضت ضرائب على المشاريع الاستثمارية الجديدة، فإنها لا تستطيع المنافسة مع الشركات والاستثمارات القديمة الأمر الذي يضطرها للإغلاق مباشرة في حين تعطى الاستثمارات الحديثة مدة إعفاء طويلة لكي تتمكن من العمل وزيادة الربح والدخول في حلقات المنافسة مع الشركات والاستثمارات القديمة. [17]

تاسعاً - محددات ومؤشرات قياس السياسة الضريبية:

أ - محددات السياسة الضريبية: ومنها ما يأتي. [18]

1- التهرب الضريبي: وهو التخلص من الالتزام بدفع الضريبة، وينقسم إلى:

وقد أخذ المشرع العراقي بأسلوب التصاعد في المعدل الضريبي على وفق الشرائح بالنسبة للضرائب، فهو يتخذ التصاعد في قيمة الوعاء الخاضع للضريبة أساساً في ضريبة الدخل وضريبة العقار الإضافية وضريبة الموظفين. هذا وقد يلجأ المشرع الضريبي العراقي الى فرض الضريبة بمعدل نسبي معين على الدخل الكبيرة ثم ينخفض هذا بالنسبة للدخل الصغيرة هذا الأسلوب يمثل ضريبة متصاعدة عكسية أي تفرض بمعدل نسبي واحد لجميع الدخل ثم يخفض عند الدخل الصغيرة، بمعنى ان المشرع يحاول التخفيف عن الدخل الصغيرة، اي البحث عن المقدرة التكليفية الحقيقية للمكلف.

ان الفرق بين هذا الأسلوب والأساليب السابقة في تحديد المعدل الضريبي يدور حول الهدف الذي يرصده النظام الضريبي، فاذا كان هدف النظام الضريبي الحد من الدخل والثروات الكبيرة فان الطريقة الانسب لتحقيق هذه الغاية هي تحديد معدل تصاعدي للضريبة، وفي هذه الحالة تتحمل الدخل التي تزيد عن الدخل المتوسطة عبئاً اضافياً ثقيلاً. من خلال الجدول (1) وبإستبعاد سنة 2003 من التحليل وذلك بسبب قيام سلطة الائتلاف المؤقتة تعليق الضرائب للمدة من 2003/4/16 الى 2003/12/31، نلاحظ أن متوسط نسبة مساهمة ضريبة الدخل الى إجمالي الضرائب المباشرة للمدة (1995-2002) كانت (90.57%)، ونلاحظ ايضاً أن ضريبة الدخل هيمنت على هيكل إيرادات الضرائب المباشرة وكانت أعلى نسبة حققتها عام 1995 ومقدارها (97.2%) نتيجة تعديل معدلات ضريبة الدخل حسب قانون رقم 17/1994 والذي تم بموجبه زيادة المعدلات الضريبية لضريبة الدخل على وفق النسب التي حددها القانون والذي تم تطبيقه للمدة 1995-1999، كذلك التعديل حسب قانون رقم 25/1999 الذي تم بموجبه تعديل معدلات ضريبة الدخل لمواكبة الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها البلد في مدة الحصار الاقتصادي على العراق في عقد التسعينات على وفق النسب التي حددها القانون والذي استمر العمل به للمدة 2000-2003، إذ شكلت أعلى نسبة حققتها كانت عام 2001 ومقدارها (89.5%) بسبب زيادة الاعتماد على الإيرادات الضريبية خلال مدة الحصار.

على الرغم من أن معدلات التضخم المتصاعدة في العقد الماضي أدت دوراً مهماً في تضخيم الحصيلة الضريبية والتي التهمت الزيادات الحاصلة في الدخل النقدية، الا أن الامر يشير بشكل أو بآخر الى تفعيل دور الضريبة خلال مدة الحصار وعدّها مصدراً تمويلياً مهماً بعد غياب موارد النفط. وابتداءً من عام 1995 أخذ العبء الضريبي بالارتفاع التدريجي البسيط وذلك بعد توجه الدولة نحو تفعيل دور الضريبة كوسيلة من شأنها أن تساعد على تحقيق

4- المرونة الداخلية للضرائب :- هو مقياس قائم على أساس قسمة التغير النسبي المئوي في الضريبة على التغير النسبي المئوي في الناتج القومي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي). وبهذا فهو مؤشر يعبر عن مدى استجابة الحصيلة الضريبية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كانت نسبة معدل نمو الضرائب أكبر من نسبة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فأن معامل المرونة سيكون أكبر من الواحد الصحيح، أما إذا حصل العكس فسيكون الناتج اقل من الواحد الصحيح. [22]

5- الميل الحدي للضرائب: وهو مؤشر يتم استخراجه بقسمة التغير المطلق في الإيرادات الضريبية إلى التغير المطلق في الناتج المحلي الإجمالي. وتكون نتيجة العلاقة المذكورة موجبة، وفي حال ظهور النتيجة سالبة (شاذة) فهذا يعني عدم رغبة المشرع في استخدام السياسة لضريبة لزيادة حجم المدخرات. [23]

المبحث الثالث - الجانب العملي

ان النظام الضريبي العراقي ونتيجة للظروف التي مر بها البلد ولتفعيل دور الضريبة لمواجهة الاعباء الحكومية فقد جرت عدة تعديلات في المعدلات الضريبية للضرائب المباشرة وغير المباشرة نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية وظروف الحصار التي كان يمر بها العراق واحداث عام 2003، لذا فان للتنظيم الفني للضرائب اثر في الحصيلة الضريبية زيادة او نقصان. من خلال التعديلات في السماحات الضريبية والتي راعى المشرع الضريبي العراقي ظروف المكلف المعيشية، وفي هذا الجزء سيتم ايضاً عرض دور التنظيم الفني للضرائب من خلال ما يأتي:

اولاً - سعر الضريبة (معدل الضريبة) : هو النسبة بين مقدار الضريبة وقيمة المادة الخاضعة لها، أي يُحدد المبلغ الذي يجب أن يدفعه المكلف بعد أن يتم تحديد قيمة المادة الخاضعة للضريبة بموجب القانون، فالعملية ليست عملية حسابية بحتة بقدر ما هي مراعاة أوضاع المكلف الشخصية وبالتالي عدالتها. كذلك ان تحديد معدل الضريبة على الوجه الصحيح يتطلب مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في كل دولة، لذا تختلف طرق وأساليب احتساب معدل الضريبة من دولة الى اخرى. ويمثل معدل الضريبة النسبة المئوية التي تستعمل لحساب مقدار الضريبة المطلوب تسديدها من قبل المكلف إذ ان مقدار الضريبة المطلوبة التي يتم حسابها عن حاصل ضرب الدخل الخاضع للضريبة في سعر الضريبة، (الدخل الخاضع للضريبة × سعر الضريبة). ومما سبق يتضح أن مقدار الضريبة يتحدد من خلال تطبيق معدل معين على المادة الخاضعة لها.

(2004-2010) كانت (95.44%)، وبذلك كان تأثيرها على الحصيلة الضريبية المباشرة بالزيادة للأسباب المذكورة والذي استمر العمل به للمدة 2005-2008، وقد شكلت أعلى نسبة حققتها كانت عام 2007 ومقدارها (97.4%). وجاء أخيراً تعديل معدلات الضريبة حسب الامر 20 لسنة 2008، حين تم تخفيض النسب الضريبية لبعض شرائح الدخل الخاضع للضريبة وقد شكلت أعلى نسبة تحققت في الاعوام 2009-2010 كانت عام 2009 ومقدارها (95.3%). أما موقع ضريبة الدخل ضمن هيكل الضرائب المباشرة في العراق، فتحتل المركز الاول في الأهمية النسبية ضمن الضرائب المباشرة للمدة (1995-2002) فقد بلغت متوسط النسبة (90.57%) و(95.44%) لمتوسط النسبة للمدة (2004-2010). و كما موضح في الجدول (1)

الاستقرار الاقتصادي وتوفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية. أما تعديل معدل الضريبة حسب الامر 49 في 18/شباط/ لسنة 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة الذي تم بموجبه اخضاع جميع الرواتب والأجور والمخصصات التي يتقاضاها العاملون في دوائر الدولة (القطاع العام والمختلط) للضريبة، وبذلك أصبحت جميع الدخول التي يتقاضاها العاملون في القطاع العام والخاص خاضعة الى الضرائب. وهذا الامر يتفق مع قاعدة العدالة الضريبية عن طريق اخضاع دخل جميع العاملين (قطاع عام، قطاع خاص) للضريبة دون تمييز. وبموجب هذا الامر تم تخفيض المعدلات الضريبية، الامر الذي انعكس ايجابيا على حصيلة الضرائب المباشرة. إذ نلاحظ أن متوسط نسبة مساهمة ضريبة الدخل الى إجمالي الضرائب المباشرة للمدة

جدول (1) يبين نتائج ايراد ضريبة الدخل ونسبة مساهمتها الى إجمالي حصيلة الضرائب المباشرة في العراق خلال المدة (1995-2010)

السنة	ضريبة الدخل (مليون دينار) (1)	إجمالي حصيلة الضرائب المباشرة (مليون دينار) (2)	نسبة المساهمة %1/2 (3)
1995	11,857	12,197	97,2
1996	16,006	16,645	96,2
1997	30,497	32,548	93,2
1998	49,358	55,640	88,7
1999	89,735	102,975	87,1
2000	131,890	152,282	86,6
2001	136,245	158,531	89,5
2002	138,766	155,737	89,1
2003	-	-	-
2004	69,076	73,613	93,8
2005	166,893	176,844	94,4
2006	296,283	306,872	96,5
2007	427,639	438,931	97,3
2008	557,882	579,078	96,3
2009	701,299	736,119	95,3
2010	829,926	880,262	94,3
متوسط المدة (2002-1995)			%90,57
متوسط المدة (2010-2004)			%95,44

المصدر : الباحثون من تحليل البيانات لوزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة.

و حسب المعادلة (1):

$$Average = \frac{x_1 + x_2 + x_3 + \dots + x_n}{n} \quad (1)$$

ثانياً. السماحات الضريبية: تعتبر السماحات الضريبية من العوامل الرئيسية في الحصيلة الضريبية لأثرها المباشر في تخفيض ضريبة الدخل على المكلفين وفي بعض الاحيان عدم خضوع المكلف لتلك الضريبة اذا كانت سماحاته الشخصية والعائلية تزيد عن الدخل المتحقق للمكلف. فالسماحات مصطلح قانوني استخدمه مشرع قانون ضريبة الدخل واطلقه على الاعفاءات الشخصية وهي المبالغ التي يسمح المشرع بخصمها من دخل المكلف الفرد قبل حساب الضريبة عليه، أما سبب منح هذا الاعفاء فهو ان المكلف الفرد يتحمل تكاليف شخصية وهي المبالغ التي ينفقها المكلف على معيشته ومعيشة عائلته.

وقد اتجه المشرع الضريبي العراقي في المادة (12) من قانون ضريبة الدخل النافذ الى منح المكلف سماحاً لذاته يمثل الحد الأدنى اللازم للمعيشة ينزل من دخله قبل خضوعه للضريبة. ونلاحظ أن مبلغ السماح قد مر بتغيرات ملحوظة خلال مدة صدور قانون ضريبة الدخل وحتى اليوم. فعندما صدر قانون ضريبة الدخل سنة 1982 كان مبلغ السماح (1,000) ألف دينار، في حين أن المشرع اضطر الى تعديل هذا المبلغ خلال عقد التسعينات ليبلغ (6,000) ستة الاف دينار بموجب القانون (17) لسنة 1994. ثم عاد المشرع ورفع مبلغ السماح الى (5,000) خمسة آلاف دينار وذلك بموجب القانون (25) لسنة 1999، الا ان المشرع عاد مرة اخرى ورفع مبلغ السماح الى (600,000) ستمائة ألف دينار بموجب القانون رقم (57) لسنة 2001. وبعد عام 2003، عدلت المادة (12) من قانون ضريبة الدخل حسب الامر المرقم (49) لسنة 2004، حين أصبح السماح الذي يتمتع به المكلف لذاته يبلغ (2,500,000) مليونين وخمسمائة ألف دينار، ثم عدل بموجب القرار (20) لسنة 2008 ليصبح سماح المكلف ذاته (5,000,000) خمسة ملايين دينار. جاء التعديل الثامن بموجب القانون رقم (17) لسنة 1994، إذ لجأ المشرع في هذا التعديل إلى زيادة شاملة لجميع انواع السماحات القانونية خلاف للتعديل السابق، وجاء في الاسباب الموجبة لتشريع تخفيف العبء الضريبي عن المكلف انسجاماً مع الظروف التي يمر بها العراق من فرض الحصار الاقتصادي وما ترتب عليه من ارتفاع معدلات التضخم بشكل غير اعتيادي

وتدهور قيمة النقود وزيادة تكاليف المعيشة. وذهب المشرع إلى زيادة مبالغ السماحات مرة اخرى بالقانون رقم (25) لسنة 1999 (قانون التعديل التاسع). وجاء هذا التعديل هو الآخر لمواكبة الارتفاع في أسعار السلع والخدمات. وفي عام 2001 تم تعديل قانون ضريبة الدخل بموجب القانون رقم 57 لسنة 2001 (قانون التعديل الحادي عشر)، حين احدث هذا التعديل قفزة ملحوظة ومهمة في مبلغ السماحات ، فقد بلغت نسبة الزيادة في سماح المكلف (1100%) وسماح الزوجة (900%) وسماح الاولاد (567%) وسماح المطلقة أو الارملة (1329%) وسماح السن (275%)، وجاء في الاسباب الموجبة لتشريع هذا القانون هو (من اجل زيادة السماحات الضريبية للمكلف وزوجته وأولاده وبما يتناسب مع المتغيرات في الاوضاع الاقتصادية شرع هذا القانون). وقد جاء هذا التعديل في مدة قريبة من التعديل السابق، وهذا الامر يضعنا امام اعتقاد ان المشرع ربما قصد من هذا التعديل هو التخفيف من وطأة المعدل الضريبي الذي قرر بموجب التعديل التاسع لان التغيير في المستوى العام للأسعار لا يمكن ان يكون قد ارتفع ارتفاعاً جامحاً خلال هذه المدة القصيرة. وجاء التعديل حسب قرار 49 بموجب الاستراتيجية الضريبية لعام 2004، فقد تم زيادة مبالغ السماحات بشكل ملحوظ، حين بلغت نسبة الزيادة في سماح المكلف (317%) ونسبة الزيادة في سماح الزوجة (400%) وسماح الاولاد (100%) وسماح المطلقة أو الارملة (220%) وسماح السن (100%)، وجاء هذا التعديل بغية تخفيف العبء الضريبي وتشجيع الافراد على الالتزام الضريبي لتحقيق العدالة بين طبقات المجتمع، فضلاً عن مواكبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار وجاء التعديل الاخير حسب قرار 20 لسنة 2008 والذي تم العمل بموجبه للسنوات 2009 و2010، إذ تم زيادة مبالغ السماحات الشخصية للمكلفين بالنسبة للمكلف ذاته وسماح الزوجة وسماح الاولاد وسماح المطلقة او الارملة وسماح السن الى (100%) عن التعديل لعام 2004.

من كل ماتقدم يمكن القول ان تطور السماحات الشخصية لم يكن بمعزل عن التطور الاقتصادي المتمثل بزيادة المستوى العام للأسعار. إذ أدى ارتفاع الأسعار دوراً لا يستهان به في تفسير الزيادات المتحققة في مبلغ السماحات الممنوحة للمكلف لمواجهة اعبائه الشخصية والعائلية. و يبين الجدول (2) تطور السماحات الضريبية في العراق ونسب الزيادة وحسب التعديلات المشار اليها اعلاه

جدول (2) يبين تطور السماحات الضريبية في العراق و نسبة النمو للمدة (1995-2010)

انواع السماحات	قانون 17 لسنة 1994	نسبة النمو %	قانون 25 لسنة 1999	نسبة النمو %	قانون 57 لسنة 2001	نسبة النمو %	قرار 49 لسنة 2004 الاستراتيجية الضريبية	نسبة النمو %	قرار 20 لسنة 2008	نسبة النمو %
سماح المكلف ذاته	6,000	500	50,000	733	600,000	1,100	2,500,000	317	5,000,000	100
سماح الزوجة	5,000	400	40,000	700	400,000	900	2,000,000	400	4,000,000	100
سماح الاولاد	1,000	900	15,000	1,400	100,000	567	200,000	100	400,000	100
سماح المطلقة و الارملة	1,000	700	70,000	775	1,000,000	1,329	3,200,000	220	6,400,000	100
سماح السن	5,000	2,400	40,000	700	150,000	275	300,000	100	600,000	100

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات القوانين : * قانون رقم (17) لسنة 1994 * قانون رقم (25) لسنة 1999 * قانون رقم (57) لسنة 2001 * قرار (20) لسنة 2008 * قرار (49) الاستراتيجية الضريبية لعام 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة.

غالبا ما يكون مقيدا بشروط معينة اي ان لكل اعفاء حكمته وشروط تقييده كما لا اعفاء الا بنص صريح. وعرف بانه عدم فرض ضريبة على دخل معين، وان كان هذا الدخل من اذ المبدأ خاضعاً للضريبة، كاعفاء نشاط صناعي معين من ضريبة الدخل من اجل تشجيع هذا النشاط حصراً. والاعفاء اما ان يكون مؤقتاً ولمدة محددة من الزمن وبانتهاء تلك المدة ينتهي الاعفاء ويعود الدخل للخضوع للضريبة، واما ان يكون دائماً كاعفاء النوادي الرياضية أو الجمعيات الخيرية من الضرائب. والاعفاء الضريبي كما في فرض الضريبة لا يطبق الا بقانون ولا يحق للدوائر المالية منح الاعفاءات الا بمقدار ما سمح لها التشريع الضريبي بذلك. ومما تقدم نجد ان لموضوع التنظيم الفني للضرائب اهمية خاصة ليس في توفير الايرادات وحسب وانما تكمن اهميته في توجيه الاستثمارات الخاصة نحو خدمة الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولن يكون التنظيم الفني للضرائب ذا جدوى ما لم يكن مترابطاً ومتناسقاً مع عناصر السياسة الاقتصادية بعامه والسياسة المالية بخاصة. ومن هنا تبرز اهمية التنظيم الفني للضرائب في تحسين كفاءة الانفاق العام وفعاليته بوصفه الخطوة الاولى نحو التشريع الضريبي كونه المحدد الرئيسي للضريبة. ومما سبق تُؤيد

و قد استند الباحث للوصول الى نسبة النمو في الجدول (2) الى المعادلة (2):

$$\text{نسبة النمو} = \frac{\text{القيمة النهائية} - \text{القيمة المبدئية}}{\text{القيمة المبدئية}} \quad (2)$$

و على سبيل المثال:-

$$\text{نسبة النمو} = \frac{6,000 - 50,000}{6,000} = 7.33\% \quad (3)$$

ثالثاً - الاعفاءات الضريبية: من القواعد الاساسية للضريبة ان تكون للضريبة صفة الشمولية اي تشمل جميع الاشخاص دون تمييز لان شمولها يحقق العدالة الضريبية ووفرة الايرادات. لكن هناك بعض الاعتبارات ومن ضمنها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد تعفى عدد من النشاطات من الضريبة (النشاطات الاقتصادية) أو انها لا تخضع الا جزء منها للضريبة. ولقد حظي موضوع الاعفاء الضريبي على الدخل الممنوح لاعتبارات اقتصادية باهمية كبيرة على وفق المنظور السياسي والاقتصادي في العديد من الدول، اذ تضع هذه الدول غالباً في حساباتها تعجيل وتائر التنمية الاقتصادية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار. ولما كان الاعفاء هو الاستثناء من مبدأ العمومية، اي الخضوع للضريبة فانه

- 4- لابد من وضع إستراتيجية واضحة للسياسة الضريبية في العراق تأخذ بنظر الاعتبار الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.
- 5- تنشيط الجهد الضريبي في العراق واجراء البحث الدقيق عن الطاقات الضريبية المعطلة وتشغيلها، إذ لابد للسياسة الضريبية أن تتجه نحو مسارات جديدة بتوسيع نطاق الدخل المشمولة بالضريبة.

المصادر

- [1] ناشد، سوزي عدلي، المالية العامة النفقات - الإيرادات- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية / بيروت / لبنان. 2006، ص 133.
- [2] عثمان ، سعيد عبد العزيز ، النظام الضريبي وأهداف المجتمع مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية في مصر. 2008، ص 12.
- [3] محسن، عواطف جلوب، تقويم كفاية أداء مكتب مراقب التدقيق المحاسبي الخارجي من وجهة نظر مدراء المالية في الوحدات الاقتصادية الإنتاجية الخاصة، رسالة ماجستير، 2007، ص 29.
- [4] الخطيب وشامية، خالد شحادة، احمد زهير، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2003، ص 188.
- [5] طاقة، محمد والعزاوي، هدى، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2010، ص 108.
- [6] كماش، كريم سالم، واقع السياسة الضريبية في العراق وأفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2002، ص 25.
- [7] خضر، بارزان علي، تقويم إداء الإدارة الضريبية وعلاقته بالحصيلة الضريبية - بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، رسالة (معادلة) للماجستير- دبلوم عالي في الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2008، ص 62.
- [8] صلاح زين الدين، الإصلاح الضريبي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 150-151.
- [9] المحجوب، رفعت، المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 255.
- [10] كنعان، علي، الاقتصاد المالي، 2009 جامعة دمشق، ص 123.

الدراسة الميدانية للتنظيم الفني للضرائب ودوره في التأثير على السياسة الضريبية فرضية البحث التي تُفيد (هناك علاقة وثيقة بين دور التنظيم الفني للضرائب وبين تحقيق اهداف السياسة الضريبية).

الاستنتاجات

وقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات وهي كالآتي:

- 1- ضعف اثر التنظيم الفني للضرائب في السياسة الضريبية ادى الى ضعف الحصيلة الضريبية وصولا فقدان الخزينة العامة للدولة لجزء مهم من الإيرادات.
- 2- اعتماد الباحثين في دراسة أداء الادارة الضريبية من خلال الأنشطة والوظائف الإدارية، من دون النظر من الزاوية القانونية لان أداء الادارة الضريبية متكامل من الناحية القانونية والإدارية والمالية.
- 3- يتصف التشريع الضريبي بالقدم، إذ يلاحظ أن اغلب قوانين الضرائب في العراق مضى على تشريعها أكثر من ثلاثة عقود.
- 4- إن اتجاهات السياسة الضريبية في العراق وأهدافها مرت بتذبذب واضح، فتارة ترجح الهدف الاقتصادي في النصف الأول من التسعينيات وتارة ترجح الهدف التمويلي بعد عام (1995م) وترجيح الهدف الاجتماعي بعد عام (2003م).
- 5- عدم مشاركة الاساتذة الجامعيين من ذوي الاختصاص والنقابات المهنية والمسؤولين في اتحاد الغرف التجارية والصناعية في مناقشة القوانين الضريبية قبل اقرارها كذلك لم يتم تقييمها بعد وضعها موضع التنفيذ.

التوصيات

أهم التوصيات المتعلقة بالبحث هي كالآتي:

- 1- ضرورة قيام الهيئة العامة للضرائب بتطوير ادوات التنظيم الفني للضرائب وتعزيز دوره في التأثير على السياسة الضريبية من اجل زيادة الحصيلة الضريبية.
- 2- النظر الى اداء الادارة الضريبية بشكل متكامل من الناحية القانونية والإدارية والمالية. من قبل الباحثين لا من زاوية واحدة دون الأخرى.
- 3- إعادة النظر في القوانين والتشريعات الضريبية وسن قوانين حديثة تتلائم مع مستجدات الأوضاع الحاصلة في العراق وطبيعته الاقتصادية.

- [11] نور الدين هرمز، وآخرون، الحروب العسكرية في منطقة المشرق العربي ودورها في عدم الاستقرار الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد (29) العدد (2) سوريا، 2007، ص 1.
- [12] صالح، فلاح هادي، دور السياسة الضريبية في ضبط التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة من (1990- 2002). بحث دبلوم عالي معادلة للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2007، ص 13.
- [13] قدي، عبدالمجيد، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 252.
- [14] امين، عبد الله محمود. تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2000، ص 47.
- [15] حجازي، مرسى السيد، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق 2001 الدار الجامعية للنشر والتوزيع في الإسكندرية / مصر، ص 7.
- [16] فيتو تانزي، زيادة الضرائب ومستوى الأسعار، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد العربي، سبتمبر، 1982، ص 30-29.
- [17] مبروك، نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية 2007 دار الفكر الجامعي للنشر في الإسكندرية / مصر، ص 112.
- [18] الخطيب وشامية، خالد شحادة، احمد زهير، مرجع سبق ذكره، ص 154.
- [19] الشجيري، عبده مدهش، السياسة الضريبية وأثرها في الاستثمار الخاص في الاقتصاد اليمني (1990-2000). رسالة ماجستير لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2002، ص 20.
- [20] كتانة، خيرى مصطفى، اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثرة فيها 1998 مكتبة الشباب ومطبعها في عمان / الأردن، ص 53.
- [21] ناشد، سوزي عدلي، مرجع سبق ذكره، ص 137.
- [22] محسن، عواطف جلوب، مرجع سبق ذكره ص 31.
- [23] العاني، صادق عبد المعين، تحليل مديات فاعلية السياسة الضريبية في الاقتصاد العراقي خلال فترة الحصار، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2001، ص 44.